التهيئة الإقليمية وإشكالية التنمية في الجزائر

أ/ الطاهر لعشيبي
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير
جامعة محمد خيضر– بسكرة.

الملخّــص:

نتناول من خلال هذه الورقة البحثية موضوع التهيئة الإقليمية التي تطرح عدة إشكاليات منهجية، علمية وسياسية، فمن الناحية العلمية ونظرا لتعقد تفاصيل المجال الطبيعي والعلاقات المتبادلة بين عناصره تجعلنا لا نستطيع أن نستوعب ونفهم كل الظواهر في آن واحد لهذا أوجدت الجغرافيا الإقليمية من أجل التبسيط، الفهم وإظهار كيفية تفاعل العناصر المجالية فيما بينها ومن ثم حسن استغلالها.

ومن الناحية السياسية فالإقليم يعد دائرة سياسية لها الصلاحيـــات الكاملة في التشريع، التسيير والتطبيق على مستوى مجالها، أما من الناحية المنهجية فيعد الإقليم الإطار الأفضل والأنسب لإدارة شؤون البلاد كونه يعطي صلاحيات أكبر للمسؤولين المحليين لتنمية أقاليمها ضمن إستراتيجية محلية تنطلق من الإمكانات والموارد المحلية المتوفرة.

ضمن منظور التنمية المستدامة، التي تشكل العمود الفقري والقلب النابض لتثمين وترشيد الثروات والموارد الطبيعية بما يضمن استمرارية الأجيال، حيث اتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية الكفيلة بالحفاظ على البيئة التي تعد الإطار الأنسب لحياة الفرد والتسيير العقلاني للموارد يعتبر أمرا ضروريا لكل دول العالم التي تسعى جاهدة إلى تطبيق القوانين والمراسيم المتعلقة بالتنمية المستدامة.

Résumé :

Notre étude consiste à présenter le rôle de l'aménagement régional dans le développement local. Pour ce faire, on se base sur l' approche régionale adaptée aux conceptions actuelles basées sur la création d'un modèle régional répondant aux aspirations économiques à la fois, dynamiques et spatiales.

Donc, on peut considérer que le cadre régional est devenu le lieu d'une organisation appropriée qui en fait le système de base du développement durable.

Ce dernier est fondé sur une stratégie de protection d'environnement qui prend en compte tous les aspects sécuritaires et s'appuie sur les ressources locales avec la prise en charge d'un système de développement équilibré et complémentaire.

Cette orientation vise à diminuer les disparités régionales.

مقدمة:

تشكل التهيئة الإقليمية في الوقت الحالي الأداة والمحرك الرئيسي لأي عملية تنموية ناجحة، وتطرح هذه المنهجية الإقليمية عدة إشكاليات منهجية، علمية وسياسية، فمن الناحية العلمية ونظرا لتعقد تفاصيل سطح الأرض والعلاقات المتبادلة بين ظواهرها تجعلنا لا نستطيع أن نستوعب ونفهم كل الظواهر في آن واحد لهذا أوجدت الجغرافيا الإقليمية من أجل التبسيط، الفهم وإظهار كيفية تفاعل العناصر المجالية فيما بينها ومن تم حسن استغلالها. ومن الناحية السياسية فالإقليم يعد دائرة سياسية لها الصلاحيات الكاملة في التشريع، التسيير والتطبيق على مستوى مجالها، أما من الناحية المنهجية فيعد الإقليم الإطار الأفضل والأنسب لإدارة شؤون البلاد كونه يعطي صلاحيات أكبر للمسؤولين المحليين لتنمية أقاليمها ضمن إستراتيجية محلية تنطلق من الإمكانات والموارد المحلية المتوفرة.

بالرغم من أن مسألة التهيئة الإقليمية يرجع ظهورها إلى الحرب العالمية الثانية في العالم المصنع وإلى حدود الستينات في أغلب دول العالم الثالث، فإن الجزائر بدأت المسألة تطرح نفسها بعد الاستقلال حيث تم الوعي بالفوارق المجـــالية الكبيرة وعدم تكافؤ الفرص في الإمكانـــات بين مختلف المناطق، حيث أن هناك منـــاطق تملك من الموارد ما يمكنها من التطور والتنمية خلافا لمناطق أخرى لا يمكن لها تأمين حتى حاجاتها الأساسية والملحة دون تدخل الدولة، فبدأت مسألة التنمية الإقليمية تطرح نفسها في مختلف مخططات الدولة انطلاقا من مشروع البرامج الخاصة، والمخططات التنموية الاقتصادية المتتالية وصولا إلى مشروع الإقليم المبرمج كما هو الحال بالنسبة للبرامج الموجهة حاليا للهضاب العليا وكذا برنامج الجنوب الكبير.

ونظرا لتعقد المسألة الإقليمية وتشعب مفهوم التنمية وأساليبها، وضيق هذا المجال لطرح مختلف الجوانب سنقتصر في هذا المقال على تناول بعض وجوه القضية فقط دون سواها بصفة عامة ونظرية بما يبرز الأهمية والضرورة الملحة للتهيئة أو التخطيط الإقليمي لتفعيل عملية التنمية في الجزائر.

I- مفهوم الإقليم كإطار تخطيطي:

إن فكرة الإقليم لم تتبلور إلا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وخلال السنوات الأولى من القرن العشرين على أيدي رواد الجغرافيا الإقليمية وأبرزهم "فيدال دي لا بلاش V.de labalache " في فرنسا و" ألفريد هتنA.Hettner" في ألمانيا، و"هربرتسونA.Herbertson"في بريطانيا، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية التي أعطت دفعة قوية للجغرافيا الإقليمية وساهمت في تطوير فكرة الإقليم نتيجة التغيرات العميقة التي شهدها العالم في الميدان السياسي والاقتصادي، حيث ظهرت مجموعة من الآراء والدراسات في هذا الميدان وهو ما أدى إلى تباين في تحديد مفهوم محدد وموحد للإقليم بل ظهرت عدة مفاهيم ونظريات أدت إلى وجود مجموعة مختلفة.

II- التخطيط الإقليمي ومسألة اللامركزية:

يدرس التخطيط الإقليمي خصائص تطور الأقاليم ويتنبأ عن اتجاهات هذا التطور، ثم يضع الخطة الكفيلة بتوجيه التطوير في الاتجاه المرغوب[1] ولما كان الإقليم المخطط وحدة من العوامل الطبيعية والبشرية، الحضارية، الاقتصادية، التقنية والسياسية المتفاعلة، فإن التخطيط الإقليمي يتطلب الدراسة الشاملة المتكاملة لوضع النموذج الأمثل لمستقبل الأقاليم، حيث أن المعرفة الجيدة لجميع عناصر الإقليم تؤدي لا محالة إلى وضع خطة إقليمية على المدى القريب، المتوسط والبعيد من شأنها تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة لجميع أجزاء المجال المدروس.

II-1- مفهوم التخطيط الإقليمي:

يسعى المخططون الإقليميين دائما على وضع النماذج المستقبلية المثلى للبنية الاقتصادية والتنظيم المجالي للأقاليم، وتتضمن الخطة الإقليمية مجموعة التدابير الموجهة والأكثر رشادا وحكمة لتكوين البنية الاقتصادية والمكانية للإقليم المخطط له، وتشمل هذه التدابير مشاريع الإنشاء والتعمير لتهيئة، استصلاح واستثمار مختلف المناطق مع تعيين مختلف وظائفها المستقبلية والتي تؤمن الشروط المثلى لتطوير الإنتاج والاستثمار الشامل والرشيد للموارد الطبيعية، الاقتصادية والبشرية، وتوضع الخطط الإقليمية على مستوى الإقليم أو المنطقة أو المدينة أو مناطق الاستصلاح بمختلف أنواعها[2].

ونشير إلى أنه يجب أن توضع الخطة لكل إقليم بصورة متناسقة مع خطط بقية الأقاليم من جهة، ومع الخطة الوطنية من جهة أخرى، وفي كل المستويات لا بد من هيئة خاصة تشرف وتسهر على التخطيط والتنفيذ.

ونظرا لتعدد المؤلفين المختصين في هذا المجال فإنه يوجد عدد كبير من التعريفات للتخطيط الإقليمي نكتفي نحن بذكر هذين التعريفين اللذان يتميزان بالبساطة والشمولية ويمكن من خلالهما إعطاء مفهوم شامل للتخطيط الإقليمي.

أ/ التعريف الأول:

يهدف التخطيط الاقتصادي–المكاني إلى توزيع مشاريع الإنشاء والتعمير والتنمية بما يتلاءم مع خصائص الأمكنة من جهة، وتلبية حاجات المجتمع المقبلة من جهة أخرى، ومع تحقيق الجدوى الاقتصادية من جهة ثالثة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة رابعة[3].

ب/ التعريف الثاني:

يهدف التخطيط الإقليمي إلى تأمين التطوير المتوازن لكل إقليم من جهة ولمجموعة أقاليم الدولة من جهة ثانية، ويتضمن التخطيط الإقليمي نظريا وتطبيقيا وضع النماذج الاقتصادية–المكانية المستقبلية المثلى للأقاليم على أساس التحليل والتركيب الشامل لمنظومة العوامل الجغرافية، الطبيعية، الاقتصادية، التقنية، السياسية والتخطيطية، وتمثل هذه النماذج الاقتصادية–المكانية الإستراتيجية البعيدة الأمد لتطوير الأقاليم، وتسمح أيضا بالحصول على أعلى جدوى اقتصادية واجتماعية مع العناية بصحة السكان والحفاظ على الموارد الطبيعية الأساسية للأجيال القادمة[4].

II-2- اللامركزية كهدف للتهيئة الإقليمية:

تنتج اللامركزية القطرية مجموعات إقليمية ذات شخصية معنوية تسير من طرف المواطنين الذين يعيشون فوق ترابها، فهي تتطلب وجود مجموعة مصالح بين سكان قسم موحد جغرافيا من التراب، وتترجم بظهور قضايا محلية مختلفة عن القضايا الوطنية، فكلما كان التضامن الإقليمي قويا كانت القضايا المحلية عديدة[5]

إن خلق الشخصية العمومية المحلية يحدد إرادة الانفراد بالقضايا المحلية، والتي يكون تسييرها من طرف السكـــان المعنيين، وهذا يفرض ممتلكات خـــاصة وميزانية خـــاصة وممثلين منتخبين من السكان المحليين مكلفين بإدارة قضايا الإقليم وهو ما يضمن الاستقلالية المحلية، ويبقى أن نقول بأن السلطات المحلية المكلفة بإدارة الأقاليم ليست جميعها منتخبة، فالسلطة المركزية يمكنها تعيين مسؤولين الأمر الذي يعرقل تحقيق لامركزية حقيقة، حيث تسند المهام الرئيسية والسلطة الكاملة لهؤلاء المسؤولين المعينين كما هو الشأن بالنسبة للجزائر مما يحد من صلاحيات المجلس المنتخب ويجعله أداة بيد السلطة التنفيذية التي في غالب الأحيان تكون بعيدة عن الواقع الميداني للسكان وتقوم بعملية التخطيط والبرمجة الرأسية التي كانت سببا رئيسيا في إلغاء وفشل الكثير من المشاريع.

إذن فمدى أهمية اللامركزية يقاس بحجم القضايا ذات الاختصاصات المحلية، والاختيار المحلي للمسيرين، وبمدى سلطة القرار المحلي. كل هذه العناصر تخضع لاعتبارات سياسية وليست إدارية، اللامركزية ترتبط بالتحررية لأنها تسمح بضمان الحريات المحلية التي تعمل كطرف مقابل مع السلطة المركزية. أما عدم التركيز la déconcentration فهو مجرد تعديل للسلطة المركزية على المستوى المحلي، ليس له أي قيمة ديمقراطية لأنه يبقي سلطات هامة بيد الإدارة المركزية[6] وهو ما يخالف اللامركزية التي تسمح بإنشاء وحدات مستقلة تحقق ديمقراطية على المستوى المحلي والسلطة السياسية المركزية هي السلطة السائدة الوحيدة. تمارس رقابة على المجموعات الإقليمية لضمان وحدة الدولة، وتفادي النتائج السلبية لسوء التسيير المحلي وضمان وحدة تطبيق القانون على مجمل التراب الوطني، حيث تمارس الرقابة عن طريق الموظفين المعينين. إلا أن هذه الرقابة لا تمنع من تحقيق الاستقلالية كونها لا تمارس الرقابة إلا في حالات محددة.

III- التهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة:

تشكل التنمية المستدامة انشغالا عالميا كبيرا الآن كونها تبحث تحقيق التوازنات البيئية من خلال الاستغلال الرشيد للثروات الطبيعية بما يضمن الاستمرارية للأجيال

المتعاقبة ومواكبة المفهوم الجديد للتنمية المستدامة التي تقوم أساسا على تحسين وتطوير الإطار المعيشي للفرد دون المســـاس بالأنظمة البيئية التي تعد الوعاء الحيوي والحياتي لاستمرار التكـــاثر والتواجد بالنسبة لجميع الكائنات الحية على سطح الأرض، هذه الأهداف يجب أن تقوم على أسس متينة ضمن إطار محدد يعرف بالمجال الذي يشكل الحيز الطبيعي حيث تمارس جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر من بين التدخلات المباشرة على هذا المجال، لدى سعى الكثير من الباحثين إلى وضع نظريات وأسس لتحقيق النمو المتوازن والشامل لجميع مناطق المجال بما يحقق تنمية متكاملة ومتوازنة ترتكز على مبادئي التنمية المستدامة.

وقد جاء في بيان الأمم المتحدة بشأن الألفية لشهر سبتمبر2000، أنها لا تدخر جهدا في سبيل تخليص الإنسان من ظروف الفقر المدقع، ولا يتم هذا إلا بتحقيق بيئة مواتية للتنمية. والنجاح في تحقيق هذه الأهداف يعتمد بالضرورة على توافر الحكم الصالح في كل بلد، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وباعتبارهما وسيلتين فعالتين لمكـــافحة الفقر والجوع والمرض ولحفز التنمية المستدامة فعلا.[7] كما جاء أيضا في توصية الأمم المتحدة دعم هذه الأخيرة لمبادئ التنمية المستدامة من خلال[8]

- المحافظة على البيئة.
- احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع.
- تعزيز قدرات جميع الدول على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية احترام حقوق الإنسان والأقليات.
- مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- السماح بمشاركة جميع المواطنين في العملية السياسية.
- حرية الإعلام لكي تؤدي دورها الأساسي.

وفي حديث لاندرونا سوس مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في واشنطن يوم 26 ماي 2005 أشار أن منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية التي كانت

مقموعة، ساعد اليوم بصورة متزايدة على انتشار الديمقراطية في العالم النامي، فوكالته تهدف إلى توسيع الحرية والتنافس السياسيين، وترويج العدالة وحقوق الإنسان عن طريق حكم قانون محسن، وتقوية المحاسبة في الحكومات بمساعدة الدول على إنشاء أحكام وأنظمة قضائية. كما نبه وأشار إلى أن «التنمية وإعادة البناء لن تعملا بصورة جيدة بدون حكم صالح (رشيد) ».[9]

وأكد أن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لأي دولة ومساعدتها لتنمية الديمقراطية يكون تقدير لما يلي:

- وجود « رابطة قوية » بين المواطنيين ووجود دستور.
- مستوى " التنافس السلمي " بين أحزاب وجماعات سياسية ذات وجهـــات نظر مختلفة، وانتخابات تشترك فيها أحزاب متعددة ووصول إلى إدارة نظام قضائي، ووجود كوابح وتوازنات بين الفروع الإدارية، التشريعية والقضائية للحكومة، ووجود حكم قانون وحرية الصحافة.
- جهود على وقف الفساد على مستوى عال.
- اشتراك جميع المواطنين في حياة البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

هذه الوضعية دفعت الدول العربية ومنها الجزائر منذ سنوات بالقيام بعمليات كثيرة ومتعددة للإصلاح السياسي وبالتالي مواكبة المفهوم الجديد للتنمية المستدامة. هذه الإجراءات الإصلاحية المتخذة في مختلف أقطار الوطن العربي، دفعت بحوث تايلور وكيل وزارة المالية الأمريكية بالإشادة بالجهود الحكومية المبذولة من أجل الإصلاحات التي تبناها مندوبو 16 دولة عربية في مؤتمر الحكم الصالح والتنمية الذي عقد في شهر فيفري 2005 بالأردن.[10]

ونشير إلى أن إصلاح الحكومات يمكن أن يتمخض عن استثمارات أكبر على المستويين الداخلي والخارجي، وبالتالي خلق فرص عمل أكثر من خلال وضع مواصفات قياسية لإصلاح الحكم كي يضمنوا فاعلية مبادراتهم بخلق مناخ يسمح للعاملين في وظائف الخدمة العامة بالعمل من أجل تحقيق أهداف معروفة ومحددة ستؤدي إلى وجود حكم أفضل، وببساطة شديدة فإن ما يمكن قياسه يمكن فعله والواضح أن الدول العربية تعمل

حاليا على مكافحة الفساد وتطبيق برنامج الإصلاحات الحكومية التي تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية البناءة.

من خلال كل ما سبق تبرز العلاقة الوطيدة الموجودة بين التنمية ومكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي وغيرها من الأمور المتعلقة بالتنمية المستدامة وصلاح الحكومة أو ما يسمى حاليا الحكم الصالح أو الحكم الرشيد(Gouvernance)، وهذا ما نحاول تناوله في هذا العنصر من خلال النقاط الآتية:

III-1-التنمية المستدامة:

نهاية القرن الماضي شهد تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا البيئة، وتبلور جيدا هذا الوعي من خلال تقرير لجنة "BrandtLand" سنة 1987[11] الذي استعمل لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم رهن بمستقبل الأجيال القادمة[12].هذا التقرير كان أساس عمل مؤتمر ريو(البرازيل) في أفريل سنة 1992، الذي اهتم بشكل رسمي بهذا الموضوع من خلال المصادقة على « جدول أعمال القرن 21 » الذي أسس من الناحية النظرية لمفهوم التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، الإنساني والتنموي وتأكيد صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة والإصلاح البيئي من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخر. أما في 04 سبتمبر 2002 بقمة جوها نسبورج بجنوب إفريقيا تم التأكيد على مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عامة لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة.

وبالتالي يستشف من قرارات قمة ريو سنة 1992 « إن البشر هم محل اهتمام التنمية المستدامة » وهذا أيضا ما أكدت عليه لجنة حقوق الإنسان للمفوضة العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في توصياتها لـــ25 أفريل 2003من خلال تأكيدها على العلاقة الموجودة بين حقوق الإنسان، والبيئة والتنمية المستدامة[13]

ويعرف التنمية المستدامة تقرير Brandt land.لسنة 1997 على أنها " تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة".و تعرف على أنها " نتيجة تفاعل مجموعة أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية

الحاجات الأساسية والصحية للإنسان. وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها.[14] وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لمختلف رغبات وحاجيات الإنسان مع المحـــافظة على البيئة ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة وهي:

- العنصر الاجتماعي من خلال تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع.
- العنصر الاقتصادي بالبحث على تحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للموارد والثروات.
- العنصر البيئي القائم على المحافظة على البيئة وحمايتها.
- العنصر الثقافي(احترام التنوع الثقافي في المجتمع).
- العنصر المكاني القائم على تحقيق توازن بين المدن والأرياف ودفع وثيرة التهيئة العمرانية...

III-2- التنمية البشرية المستدامة:

هي نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن. وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرط من شروط تحقيق التنمية. فهدف هذه التنمية هو خلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة. فالتنمية البشرية المستدامة منظور يتناول التنمية بطريقة تعني بكيفية توزيع ثمارها وبآثارها الاجتماعية والبيئية. ولذلك يعتبر الاقتصادي أمارتا ياسن " أن المضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية سواء تعلق الأمر بالحرية بمعناها السلبي(الحرية من الفقر مثلا) أو الحرية بمعناها الإيجابي(كحرية المرء على اختيار نوع الحياة التي يرغب فيها"[15]

أما عناصر التنمية البشرية المستدامة فتمثل في ما يلي:

- الإنتاجية أو المقدرة البشرية أي قدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة.

- الاستدامة أو عدم إلحاق ضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة.

- المساواة أو تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الأصل أو اللون.

- التمكين: فالتنمية تتم بالناس وليس فقط من أجلهم.

ويمكن تلخيص إستراتيجية عمل التنمية المستدامة من خلال الشكل رقم(01)

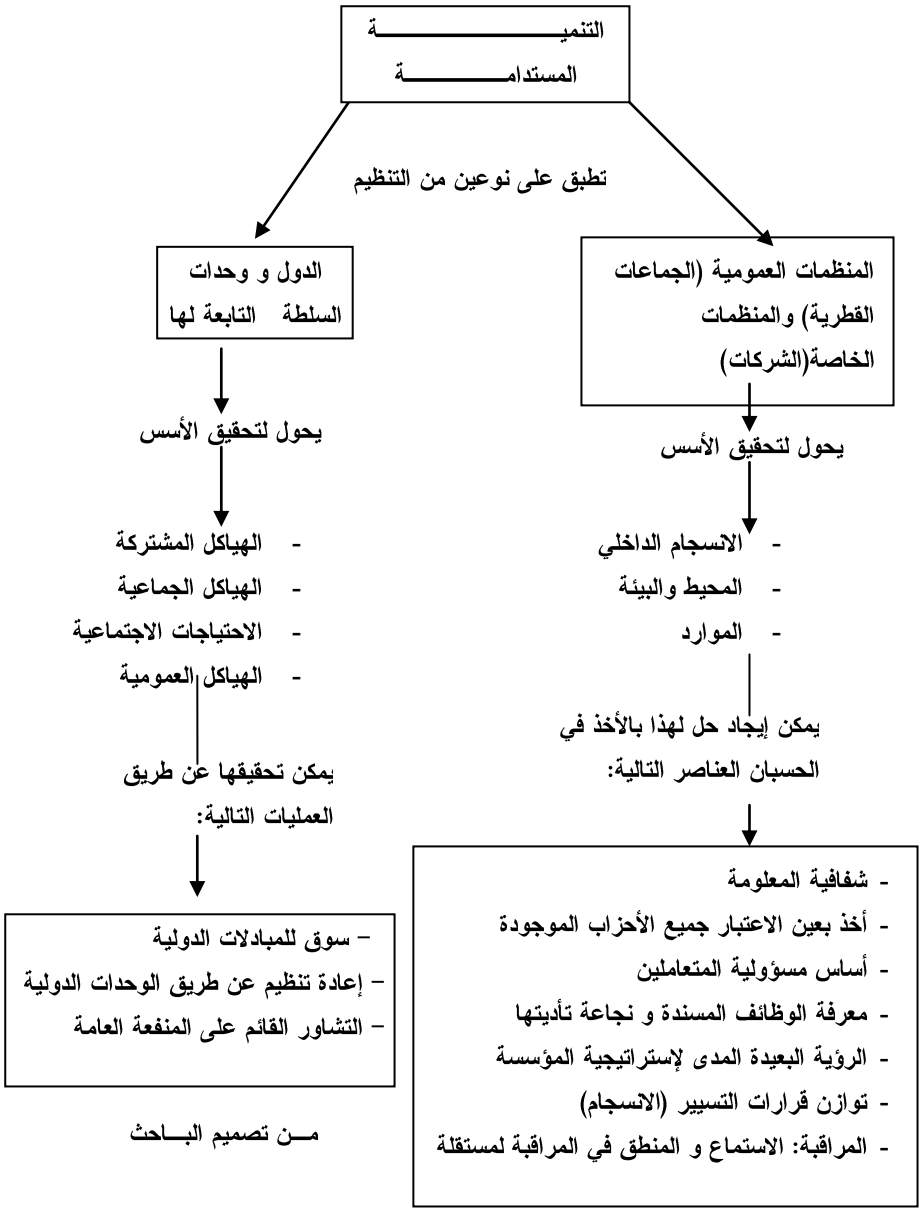
التنميـــــــــــــــــــة
المستدامـــــــــــــة
تطبق على نوعين من التنظيم
المنظمات العمومية (الجماعات القطرية) والمنظمات الخاصة(الشركات)
الدول و وحدات السلطة التابعة لها
يحول لتحقيق الأسس
- الانسجام الداخلي
- المحيط والبيئة
- الموارد
يمكن إيجاد حل لهذا بالأخذ في الحسبان العناصر التالية:
- شفافية المعلومة
- أخذ بعين الاعتبار جميع الأحزاب الموجودة
- أساس مسؤولية المتعاملين
- معرفة الوظائف المسندة و نجاعة تأديتها
- الرؤية البعيدة المدى لإستراتيجية المؤسسة
- توازن قرارات التسيير (الانسجام)
- المراقبة: الاستماع و المنطق في المراقبة لمستقلة
يحول لتحقيق الأسس
- الهياكل المشتركة
- الهياكل الجماعية
- الاحتياجات الاجتماعية
- الهياكل العمومية
يمكن تحقيقها عن طريق العمليات التالية:
– سوق للمبادلات الدولية
– إعادة تنظيم عن طريق الوحدات الدولية
– التشاور القائم على المنفعة العامة
مـــن تصميم البـــاحث

IV- المطالب الإقليمية وأولويات التنمية:

إن دراسة الهيـــاكل التنظيمية، وتحليل أسلوب تطبيقهـــا في الميدان يسمح بمعرفة نوع العلاقـــات الموجودة بين السكان ومؤسسات الدولة على المستوى المحلي، ويوضح درجة مشاركتهم في تحقيق المخططات التنموية، والعمل على رفع مستواهم الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، "لأن مفهوم التنمية المحلية يعتمد على تحقيق بين جانبين هما التطور التكنولوجي من جهة والإصلاح التنظيمي في هياكل الإدارة من جهة ثانية، بتشجيع المسؤولين على المستوى الإقليمي والمحلي على تطوير وترقية مجتمعاتهم"[16].

IV-1- الولاية كمستوي إقليمي في الجزائر:

نظرا لغياب هياكل إقليمية تثبت وجود الإقليم في الجزائر كان للولاية دور في تمثيل أو أخذ مستوى الإقليم خاصة بعد الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه بعد التقسيم الإداري 1974 وهذا باعتبارها مؤسسة سياسية محلية تضم مجموعة من السكان يرتبطون بمصالح مشتركة حيث التسيير يتم عن طريق ممثلين منتخبين من طرف المواطنين، كما تشكل الولاية مستوى اللامركزية والقرار الفعال حيث تتمتع بنظام خاص، سلطة قرار فعال وهياكل في مستوى الوظـــائف التي يجب تأديتها، بالإضـــافة إلى هذا تشكل الولاية المستوى المختار للتشـــاور وتحديد أهداف التنمية المحلية من خلال حضورها في كل القطاعات الريفية أو الحضرية المفضلة منها أو المهمشة في مصالح الدولة، وتطبيق قرارات الحكومة بالمعرفة الواسعة للخصائص المحلية وكذا الربط والتنسيق بين القاعدة والقمة، لكن يبقى أسلوب المراقبة يحد من لامركزيتها ويجعلها جهاز بيد السلطة المركزية تستعمله متى تشاء وبالكيفية التي تريدها، وبالرغم من هذا تبقى الولاية المستوى الإقليمي المفضل للتخطيط والتنمية في الجزائر حسب ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم(02)

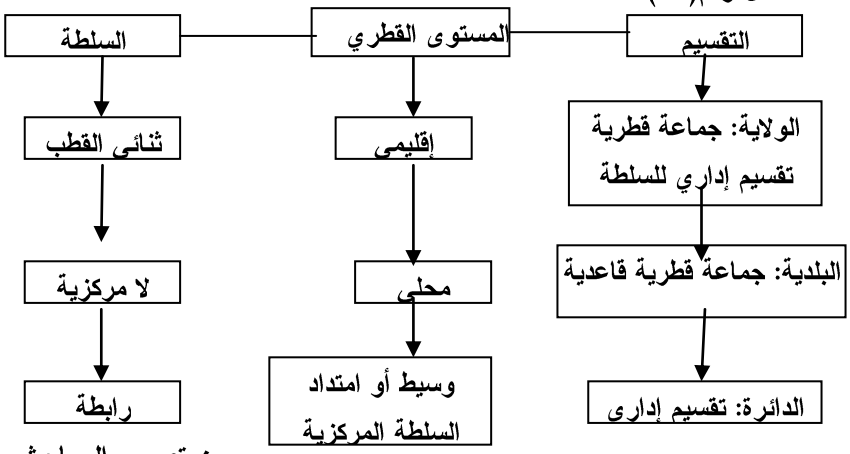

مـــن تصميم البـــاحث

من خلال الشكل نلاحظ المكانة الكبيرة للولاية فيما يخص التكفل بجميع عمليات التخطيط والتنمية المحلية، وهذا بمساعدة البلدية التي تعتبر هي الأخرى الإطار المحلي الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق تنمية محلية تساهم في تطوير المجال المحلي، أما فيما يخص الدائرة فتشكل وسيط بين البلدية والولاية وهي امتداد للسلطة المركزية وتمارس دور المراقب بالنسبة للبلديات التي تشرف عليها مما يعزز نظام المركزية ويضعف اللامركزية التي تشكل العمود الفقري للتخطيط الإقليمي والتنمية المحلية.

IV-2-الاتجاه نحو أسلوب الأقلمة للتخطيط في الجزائر:

إن تشابك الحبكة المجالية بزيادة عدد الولايات لم يضع حدا للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بل زادها تعقيدا وذلك بعجز الولاية عن تأدية مهامها خاصة على الصعيد الاقتصادي حيث عجزت عن تكوين إطار فعال وعقلاني من أجل التخطيط البناء نتيجة تقلص مساحتها وهو" ما جعلها إطارا ضيقا للنشاط الاقتصادي، وتطبيق البرامج الخاصة لاسيما الحديثة منها بدأ يتجاوز حدود الولاية الواحدة ليمتد إلى الدوائر التابعة إلى الولايات المجاورة"[17] ويمكن أن نعطي عينة عن تراجع مساحة الولاية من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(01)

الولاية	المساحة (كلم^2) 1974	المساحة (كلم^2) 1984
قسنطينة	3561.7	2187
عنابة	3489.3	1439
سطيف	10350.4	6553
باتنة	14881.5	13278

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 1984

من خلال الجدول نلاحظ التقلص الكبير لمساحة الولاية مما دفع بالدولة الجزائرية إلى البحث عن إطار أكبر لتطبيق المشاريع وتجنيد الموارد المالية، الطبيعية والبشرية للولايات، ففكرت في وضع أقاليم مخططة تضمن التماسك والترابط داخل الإقليم الواحد، تساعد على أخذ القرارات لتوطين التجهيزات المهيكلة للمجال، وتمركز النشاطات ذات الصبغة الإقليمية فلم تجد بدا إلا أن تجمع الولايات المتجاورة والتي تشترك في إشكاليات تنموية متشابهة أو متلاقية.

وحسب المادة 41 من قانون التهيئة العمرانية التي تحدد شروط تجميع الولايات المتجاورة فهي "...التي تتميز بمميزات جيومورفولوجية مشتركة أو ذات طابع تكاملي. والعلاقات الداخلية في مجال استخدام الموارد الطبيعية وتصميم تنميتها وتهيئتها تشكل منطقة تخطيط يشملها المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية"[18]. هذا التجميع أدى إلى تقسيم المجال إلى تسعة أقاليم، ثلاثة منها تقع في النطاق الشمالي، وثلاثة أخرى في نطاق الهضاب العليا واثنين في النطاق الصحراوي أما الإقليم الآخر فيتمثل في كتلة الهقار.

إن التخطيط بهذه الكيفية إما أفقيا يساير إلى حد كبير خطوط الأقاليم الطبيعية التقليدية والمتمثلة في التل، الهضاب العليا والصحراء الكبرى أو عموديا يوافق التقسيم الجغرافي شرق، وسط وغرب، هذه الأقاليم ما هي إلا قاعدة مجالية قصد إعداد ومتـــــابعة المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية، فهي تعمل على الإدماج والتنسيق ما بين القطاعات وما بين الولايات، وبما أن إقليم التخطيط ليس مستوى إداري ما بين الولاية والدولة ويفتقد الصبغة القانونية فهو إذا ليس مؤسسة للتسيير الإداري والمالي وبالتالي لا نستطيع اعتباره إقليما بمعنى الكلمة بل يبقى أمرا شكليا يحتاج إلى إرادة مـــن السلطة

تعمل على تفعيله من خلال وضع إطـــار قـــانوني وهيكلي يسهر على تسيير وتنظيم شؤون الإقليم.

الخاتمة:

إن إعطاء الإقليم وزنا كبيرا داخل المجال يســـاهم بشكل مبـــاشر في تثمين الثروات المحلية والوطنية وترشيدها ضمن البعد الجديد القائم على التنمية المستدامة، لهذا نرى من الضروري التعجيل في وضع الهيكل الإداري والقانوني للإقليم في الجزائر من أجل تطبيق جميع البرامج الإقليمية الهادفة والقادرة على تغيير وجه المجال الجزائري ضمن منظور التنمية المستدامة. وعلى هذا الأساس صممت الجزائر تنميتها في إطار التخطيط مخولة للولاية أهم سلطة قرار إداري لا مركزي من حيث البرامج التنموية الاقتصادية، الصناعية، الزراعية والخدمية بالتنسيق مع مختلف الوزارات المعنية، وأمام إبعاد البعد المساحي لهذه المؤسسة أصبحت لا تظهر دائما كنموذج مرجعي ذلك أن كل وزارة، كل إدارة وكل مصلحة عمومية تسعى على طبع خصوصياتها بتبني تقسيم خاص بها، بسبب رفض المشرع منذ الاستقلال وجود مجال أوسع من الولاية خوفا من الجهوية، لكن أمام المستجدات السياسية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد يتحتم على السلطات التفكير في إطار أكبر من الولاية وهو الإطار الإقليمي باعتقادنا أنه سيقدم حلولا لمختلف المشاكل الإدارية أو السوسيواقتصادية المطروحة أو المحتمل ظهورها مستقبلا، كما أن الإقليم بمفهومه الأوسع يشكل الأسلوب الأنجع والفعال للنهوض بالمجال الوطني وتثمين ثرواته الطبيعية.

الهوامش:

1- J.Lajugie P.Dalfoud, C.Lacour: Espace régional et Aménagement de Térritoir. Ed. DALLOZ, Paris 1985, P104.
2-, C.Lacour: Aménagement et Développement régional. Ed. DALLOZ paris 1973, P18s.
3-P.claval: initiation à la géographie régionale, Ed. NATTAN, Paris 1993, P43.
4- P.claval: région, nation et grands Espaces; géographie régionale des ensembles territoriaux, Ed. M.TH, Génin Paris1996 P286
5-M.Santos: Espace et Méthodees, Ed. PUBLISUD. Paris 1989. P 75,76.
6- J.Lajugie P.Dalfoud, C.Lacour: Espace régional et Aménagement de Térritoir. Ed. DALLOZ, Paris 1985, P140, 141.
7-C.Lacour: OP-cit P62.
8. JLabasse: l'organisation de l'espace; élément de géographie volontaire. Ed, HERMANN, Paris 1966 p400.
9- C.Lacour: OP-cit P63.

10- د.حسن أمين الفتوى: التخطيط الإقليمي، كلية الآداب، جامعة دمشق 1982، ص79 .

11- د. فؤاد الصقار: التخطيط الإقليمي، الاسكندرية 1970، ص81 .

12- د.حسن أمين الفتوى: مصدر سابق، ص80 .

13- د.حسن أمين الفتوى: مصدر سابق، ص80 و81 .

14- مسعود شيهوب: أسس الإدارة المحلية وتطبيقها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU) الجزائر 1986، ص37 .

15 – مسعود شيهوب: مصدر سابق، ص38 .

16- إعلان الأمم المتحدة شأن الألفية، المنعقدة بنيورك الولايات المتحدة الأمريكية في 06-2000/09/08www.un.org/arabic/millenniumgaals/a-res-55-.htm.2000/09/06-

17- إعلان الأمم المتحدة شأن الألفية، المنعقدة بنيورك الولايات المتحدة الأمريكية في 06-2000/09/08- مصدر سابق.

18- كاترين ماكونيل، نشرة واشنطن، مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "هناك تحول عميق نحو الديموقراطية في أنحاء العالم، واشنطن يوم 26 ماي 2005. www.usinfo.state.gou/xarchives/display.htm

19- جون تايلور وكيل المالية الأمريكية للشؤون الدولية، كلمة أمام مؤتمر " الحكم الصالح من أجل التنمية في الدول العربية " مبادرة إقليمية عربية بالتعاون مع برنامج التنمية للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأردن في 06 فيفري 2005. www.usinfo.state.gouv/ar/archive/2005/feb/10-415710.htm

20- تقرير على اسم السيدة Harlem Brandtland رئيسة وزراء النرويج في سنة1983 ترأست اللجنة الدولية للبيئة التنمية، وهذه اللجنة أصدرت تقريرها سنة 1989 تحت اسم " مستقبلنا جميعا " هذا الأخير كان

جدول عمل اجتماع الأرض والتنمية سنة 1992 " قمة ريو بالبرازيل. مجلة الجندول السنة الثالثة: العدد 25:نوفمبر 2005.

21- Martin Klulambi Pongo, Démocratie et Développement durable en Afrique Francophone : éléments pour un débat séminaire sur le développement durable en pays francophone à Ouaga Dougou Afrique le 24/11/2003 "http://www.environnement.gouv.fr.

22- Résolution n°2003/71 de la commission des droits de l'homme du haut commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme du 25 avril 2003

23- Michel Prieur, Droit de l'homme à l'environnement et développement durable séminaire sur le développement durable en pays francophone op-cit.int.

24- د. كمال رزيق، أستاذ محاضر وعميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة البليدة سابقا – التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية – مجلة الجندول السنة الثالثة: العدد 25: نوفمبر 2005.

25- د.كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف القاهرة 1985، ص54.

26- مسعود شيهوب: اللامركزية الإقليمية في الجزائر – المبدأ والتطبيق- رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة 1983، ص100 .

27- قانون التهيئة العمرانية 1987.